

القاهرة تبلور خطط التحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز

مصر تشكك في قدرة تركيا على منافستها في أسواق المنطقة



استقبال أول إمدادات الغاز الإسرائيلي

الإقليمية الاقتصادية للدول، وبالتالي ليس من المؤكد أن يمر هذا الخط ببساطة.

4.7
مليارات قدم مكعب من الغاز الإسرائيلي سنويا تتوقع مصر استيرادها بحلول منتصف 2022

وستزيد المياه العميقة جدا في بعض المناطق من التكاليف، إذ يتوقع أن يتكلف المشروع نحو 7 مليارات دولار، كما أنه من الممكن أن يستغرق إنشاءه نحو ست إلى سبع سنوات.

وفي ما يتعلق باتفاق إسرائيل وقبرص واليونان لإنشاء خط ينقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، قال الملا إن "فكرة هذا الخط تناقش منذ عام 2015".
وكتشف عن أنه تمت دعوة مصر للمشاركة في الاتفاق الخاص بالخط إلا أنها فضلت الانتظار، موضحا "لم نحبذ المشاركة، لأنه لا داعي لذلك في الوقت الحالي بالنسبة لنا، لأن مصر لديها بنية تحتية جيدة، والدخول في الاتفاقية قد يتعارض مع تعظيم الاستفادة من هذه البنية".

وقال وزير البترول المصري "اعتقد أن إنشاء هذا الخط يواجه تحديات، حيث إن أغلبه سيمر في مياه حولها مناقشات ومشاكل حدودية في المياه

وإنها تجري محادثات مع شركات نطق عالمية مثل شيفرون وإكسون موبيل وتوتال".
وتأتي هذه الخطوة بينما أكد وزير البترول المصري أن تركيا لا يمكن أن تكون منافسا لمصر كمركز إقليمي للطاقة، وليست لديها اكتشافات تؤهلها لذلك، لأنها دولة مستوردة للطاقة في الأساس.
وقال "إننا نؤمن حقولنا ومشاريع البترول الخاصة بنا بشكل كبير بفضل القوات البحرية والقوات المسلحة، كما أن المشاكل الدائرة الآن في ليبيا لن تؤثر علينا، لأن حدودنا مستقرة، ولا توجد أي مشكلة تخص الحدود البحرية الخاصة بنا أو بالشركات العالمية العاملة في البترول".

إن بلاده "تصدر حاليا مليار قدم مكعب من الغاز إلى أوروبا شهريا بواقع عشر شحنات".
وأضاف الملا في مقابلة مع صحيفة الوطن المحلية إن "مصر تريد زيادة شحنات الغاز لأوروبا إلى 20 شحنة شهريا بعد تشغيل محطة الإسالة في دمياط".
ومحطة دمياط متوقفة عن العمل منذ سنوات بسبب نقص إمدادات الغاز بفعل نزاع مع شركة يونيون فينوسا جاس (يو.إف.جي)، وهي مشروع مشترك بين جاس ناتورال الإسبانية وإيني الإيطالية.
وقال وزير البترول خلال تصريحاته إن بلاده "ستعلن عن الشركات التي ستنتخب عن النفط غرب البحر المتوسط

دخلت خطط القاهرة الاستراتيجية للتحول إلى مركز لتجارة وتوزيع الغاز مرحلة التطبيق الفعلي بعد تسلمها، الأربعاء، أول إمدادات الغاز الإسرائيلي، والذي يأتي في إطار مشروع لإدارة صادرات المنتجين في حوض شرق المتوسط، وسط شكوك مصرية في قدرة تركيا على منافستها في هذا المجال.

القاهرة - بدأت إسرائيل تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر، الأربعاء، بموجب إحدى أهم الصفقات، التي جرى إبرامها بين الجانبين منذ إقرار السلام قبل عقود.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تستورد فيها مصر الغاز من إسرائيل، التي أبرمت معها معاهدة للسلام في العام 1979.
الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينيتز إلى القاهرة وقيل يوم من انعقاد الاجتماع الثالث لمنتدى غاز دول شرق المتوسط، والذي يضم دولا منها اليونان وقبرص وإسرائيل والولايات المتحدة، وهي جبهة لمواجهة الأطماع التركية في المنطقة.

مع دولفينوز لتصدير الغاز إلى مصر. وقال يوسي أبو الرئيس التنفيذي لشركة ديليك للحفر، أحد الشركاء في الحقلين، إن الاتفاق التاريخي "يمثل عصرا جديدا في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط".
ووصف المسؤولون في إسرائيل تصدير الغاز بأنه أهم صفقة بين الطرفين. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي إن "هذا التعاون بين إسرائيل ومصر هو الأول من نوعه بهذا الحجم منذ توقيع اتفاقية السلام" بين البلدين.
وأوضح أنه "بموجب اتفاقيات مبرمة خلال العامين الماضيين، ستصدر إسرائيل 85 مليار متر مكعب من الغاز إلى مصر على مدى 15 عاما".
وكانت إسرائيل تستورد الغاز الطبيعي من مصر لعدة سنوات، لكن خط الأنابيب الذي ينقل الغاز كان هدفا للجماعات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء بعد ثورة 25 يناير 2011، ما أدى إلى توقف تصدير الغاز لها.



ويقول محللون إن الاتفاق يحقق مصالح مشتركة، حيث يسمح لإسرائيل بتصدير الغاز من حقولها الكبيرة، التي لم تتمكن من بدء الإنتاج فيها بعد سنوات من اكتشافها، لعدم وجود منافذ للتصدير.

واستفادت مصر من خلال تسوية قضايا التحكيم، واستغلال بنيتها التحتية في التصدير مقابل رسوم تدعم خزينة الدولة، وكذلك توفر الغاز المصري بأسعار رخيصة يمكن استخدامه في السوق المحلية عند الحاجة إليه.

وستشتري شركة خاصة في مصر، هي دولفينوز القابضة، 85 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 19.5 مليار دولار بحسب التقديرات من حقلي لوثيان وثمار البحرين الإسرائيلي على مدى 15 عاما.

وكانت شركتنا نوبل، ومقرها الولايات المتحدة، وديليك الإسرائيلية، قد أبرمتا خلال العام قبل الماضي صفقة

تراجع عائدات الطاقة يوسع عجز موازنة الكويت

وأرجعت الوزيرة انخفاض الواردات إلى تراجع إنتاج الكويت من النفط إلى 2.7 مليون برميل يوميا بسبب التزاماتها بخفض الإنتاج في إطار اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) العالمية، وإلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبلغت الإيرادات غير النفطية وفق الوزيرة في هذه الموازنة نحو 6.2 مليار دولار، فيما زادت نسبة المصروفات الراسمالية بنسبة 16 بالمائة من إجمالي المصروفات.

ومریم العقيل
صندوق الاحتياطي العام الكويتي سيغطي عجز الموازنة المقبلة

وقالت العقيل إن "مشروع الموازنة للسنة المالية القادمة يهدف إلى تاصيل نهج التحكم بالمصروفات وترشيدها".
وأكدت أن التزام الحكومة بالمحافظة على سقف المصروفات عند حوالي 74 مليار دولار للعام الثاني على التوالي، كان نتاج ورش عمل ماراثونية عقدها وزارة المالية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين بعد أن تم رفض الموازنة التقديرية الأولى البالغة حوالي 91.3 مليار دولار.

الكويت - كشفت بيانات وزارة المالية الكويتية أن عجز موازنة الدولة الخليجية سيواصل الاتساع في الفترة المقبلة نتيجة انحسار عوائد الطاقة.

وتتوقع الكويت عجزا قدره 9.2 مليار دينار (30.3 مليار دولار) في موازنتها للسنة المالية المقبلة التي تبدأ في أبريل، وذلك بعد إيداع نحو عشرة بالمائة من إجمالي الإيرادات في صندوق الثروة السيادي.

وبموجب ذلك يزيد حجم العجز إلى نحو 19 بالمائة مقارنة مع العام السابق، الذي كان يتوقع فيه البلد عجزا قدره حوالي 25.9 مليار دولار.

وبحسب الأرقام الصادرة خلال مؤتمر صحفي لوزيرة المالية بالإجابة مريم العقيل، تتوقع الكويت إنفاقا يبلغ حوالي 74 مليار دولار في موازنة 2020 - 2021.

واستنادا على تلك البيانات، فإن الزيادة لن تنطوي على إجمالي الإنفاق مقارنة مع العام السابق، مما يعني أن زيادة العجز إنما ترجع إلى انخفاض إجمالي الإيرادات إلى نحو 48.8 مليار دولار من 53.7 مليار دولار في السنة السابقة.
وتقوم الموازنة على أساس سعر مفترض لبرميل النفط يبلغ 55 دولارا، انخفاضا من 65 دولارا للبرميل افتترضتها الكويت في موازنتها السابقة، ومن المتوقع أن يسهم النفط بنسبة 87.3 بالمائة من إجمالي الإيرادات.
ونسبت رويترز لوزيرة المالية قولها إن "عجز موازنة السنة المالية القادمة سيغطيها صندوق الاحتياطي العام الكويتي، أحدث صناديق الثروة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار".

القطاع غير النفطي يعزز زخم اقتصاد البحرين

العالم بمساحة تمتد لأكثر من 100 ألف متر مربع. ويستهدف المنتزه الذي افتتح في شهر سبتمبر الماضي، محبي وعشاق رياضة الغوص والألعاب المائية وهواة الإطلاع على البيئات البحرية المتنوعة.

وفي إنجاز جديد، حلت البحرين في موقع دولي متقدم في تقرير التنافسية العالمي 2019 والذي تم عرضه بالمنتدى الاقتصادي العالمي، ومقره جنيف، بتحقيقها المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر الأمن من بين 141 دولة.

ولم يسبق البحرين في هذا المؤشر سوى فنلندا التي احتلت المرتبة الأولى وتلتها سنغافورة وأيسلندا.

وتمثل هذه المرتبة العالمية المتقدمة إشارة إلى تعافي البلاد من حالات العنف المتقطعة التي شهدتها منذ عام 2011.

وتتطلع البحرين إلى أن يشهد العام 2020 المزيد من الإنجازات من أجل تحقيق أهدافها التطويرية رغم التحديات الصعبة التي تشهدها المنطقة.

وتسعى المنامة لاستقطاب التكنولوجيات الحديثة من أجل استقطاب الاستثمارات، وذلك في محاولة منها للتسويق لنفسها كمركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط.

وتبلغ القيمة المالية لصندوق رأس المال المخاطر، وهو شراكة بين مصرف السلام البحريني وأم.أس.أي كابيتال الصينية المختصة في تطوير الذكاء الاصطناعي، نحو 50 مليون دولار.

ويهدف هذا الصندوق بشكل رئيسي إلى الاستثمار في قطاعات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط انطلاقا من المنامة.

ومن أجل تنوع مصادر الدخل تسعى المنامة إلى تعزيز قطاعات عديدة وعلى رأسها القطاع السياحي جعل البلاد وجهة سياحية مهمة بتوفير العديد من نقاط الجذب.

ومن ضمن ذلك منتزه البحرين للغوص الواقع شمال مياه البلاد، والذي وصف بأنه من بين الأكبر على مستوى

العالم بمساحة تمتد لأكثر من 100 ألف متر مربع. ويستهدف المنتزه الذي افتتح في شهر سبتمبر الماضي، محبي وعشاق رياضة الغوص والألعاب المائية وهواة الإطلاع على البيئات البحرية المتنوعة.

وفي وقت لاحق من العام الجاري، وتامل مصر أن تساعدها الصفقة على أن تصبح مركزا للطاقة في المنطقة إذ من المتوقع إعادة تصدير كمية من الغاز إلى أوروبا عبر محطات لإسالة الغاز الطبيعي.

وقال وزير البترول المصري طارق الملا في تصريحات نشرت، الأربعاء،

وتتعدّد أوساط ودوائر الأعمال والصناعة والاستثمار داخل البحرين وخبراء اقتصاد أن تدشين الصندوق سيبرز عن ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في البلاد.

أعطت بيانات رسمية بحرينية في تقارير حديثة بارقة أمل بشأن إمكانية انتعاش اقتصاد البلاد خلال العام الحالي بفضل استمرار نمو القطاع غير النفطي، الذي يشكل إحدى أبرز دعائم استراتيجية الحكومة لتحقيق التوازن المالي خلال السنوات القادمة.

وصلّت إلى 6.4 في المئة خلال الربع الثالث من 2019 مقارنة بنفس الفترة قبل عام، يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنحو 6.3 في المئة وقطاع الصناعات التحويلية بنحو 4.1 في المئة.

وتصدر قطاع المشروعات المالية القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنحو 15 بالمائة ثم قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 11 في المئة.

ومن المؤمل أن يحقق الاقتصاد البحريني المزيد من النمو مع إنشاء صندوق السيولة، الذي تم تشكيله بنهاية العام الماضي بقيمة 100 مليون دينار (265.9 مليون دولار) بالتعاون بين جهات حكومية وعدد من صناديق الاستثمار والبنوك المحلية.

ويهدف الصندوق إلى إعادة هيكلة الالتزامات المالية لشركات القطاع الخاص من أجل قطاع أكثر قوة ومساهمة في التنمية المستدامة.

وكانت وزارة الصناعة قد أكدت منتصف الشهر الماضي، أنها حريصة على إبرام الشراكات مع القطاع الخاص بهدف تطوير اقتصاد البلاد.

وتتعدّد أوساط ودوائر الأعمال والصناعة والاستثمار داخل البحرين وخبراء اقتصاد أن تدشين الصندوق سيبرز عن ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في البلاد.

الصلامة - عكست إحصاءات رسمية حديثة استمرار النمو الإيجابي للاقتصاد البحريني وانتعاش القطاعات غير النفطية التي دعمت استمرار النمو الإيجابي لاقتصاد البلد الخليجي الصغير.

وبحسب تقرير لوزارة المالية والاقتصاد، نشرت وكالة الأنباء الرسمية مقتطعات منه، فقد تحسّن أداء القطاع غير النفطي مسجلا نموا بلغ نحو اثنين في المئة بنهاية العام الماضي، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

2
في المئة نمو القطاع غير النفطي البحريني بنهاية العام 2019 مقارنة بالعام السابق

وبلغ النمو الحقيقي لاقتصاد البحريني 1.6 في المئة في الربع الثالث من العام 2019، مقارنة بنمو الربع الثاني من العام نفسه الذي بلغ 0.3 في المئة، وفقا للتقرير.

وأكدت المؤشرات استمرار القطاعات غير النفطية في دعم عجلة النمو بفضل الوتيرة المتسارعة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والتي يتوقع أنها ستترك أثرا إيجابيا على مجمل النشاط الاقتصادي.

وتصدر قطاع المواصلات والاتصالات قائمة القطاعات الأكثر نموا بنسبة

تنويع الموارد خيار استراتيجي